

محضر إجتماع لجنة البنوك والبورصات مع نائب محافظ البنك المركزي

الأربعاء ١٨ يوليو ٢٠١٨

عقدت لجنة البنوك والبورصات بجمعية رجال الاعمال المصريين إجتماعاً مع السيد الأستاذ /جمال نجم - نائب محافظ البنك المركزي المصري وذلك بمقر البنك المركزي المصري
هدف اللقاء إلى :

” التعرف عن قرب على مبادرة البنك المركزي لتسوية المديونيات المتعثرة للشركات بأرصدة أقل من عشرة ملايين جنيه وكافة مديونيات العملاء من الأفراد سواء المتخذ أو غير المتخذ ضدهم إجراءات قضائية مع البنوك المشاركة في المبادرة”

وذلك في تمام الساعة الحادية عشر من صباح يوم الأربعاء الموافق ١٨ يوليو الجاري

نظمت الاجتماع لجنة البنوك والبورصات بالجمعية برئاسة الأستاذ حسن حسين وذلك بالتنسيق مع البنك المركزي المصري ، وقد حضر اللقاء السيد المهندس / فتح الله فوزي نائب رئيس مجلس إدارة الجمعية وعدد من السادة أعضاء الجمعية وأعضاء منظمات الأعمال الأخرى ، وعدد من السادة العاملين بالقطاع المصرفي المصري .

بدأ الإجتماع بكلمة الأستاذ / جمال نجم – نائب محافظ البنك المركزي المصري حيث رحب بجميع السادة الحضور من مجتمع الأعمال ، ثم أشار إلى المبادرة التي يقوم بها البنك حالياً لتسوية المديونيات المتعثرة للشركات بأرصدة أقل من ١٠ مليون جنيه حيث تلخص المبادرة فيما يلي :

١- يشارك في المبادرة ٨ بنوك مصرية وهي : البنك الأهلي المصري، بنك مصر، بنك القاهرة، البنك المصري لتنمية الصادرات، البنك العقاري المصري العربي، البنك الزراعي المصري، المصرف المتحد، بنك التنمية الصناعية والعمال المصري.

٢- يتم تسوية المديونيات المتعثرة للشركات بأرصدة أقل من عشرة ملايين جنيه وكافة مديونيات العملاء من الأفراد غير شاملة أرصدة البطاقات الائتمانية وفقاً للمركز في ٢٠١٧/١٢/٣١ سواء المتخذ أو غير المتخذ ضدهم إجراءات قضائية مع البنوك المشاركة في المبادرة .

٣- من المتوقع أن يستفيد من هذه المبادرة أكثر من ٣٥٠٠ شركة و٣٣٧ ألفاً من الأفراد ، وتعتمد المبادرة على قيام البنك المركزي ببعض التيسيرات وهي :

- إعفاء العملاء المتعثرين من كامل الفوائد المتراكمة وغير المسددة والتي يبلغ إجماليها ١٦,٨ مليار جنيه وذلك في حالة التزامهم بسداد ١٠٠٪ من رصيد الدين في ٢٠١٧/١٢/٣١ نقداً في موعد غايته ٢٠١٨/١٢/٣١
- تنازل البنوك والعملاء عن جميع القضايا المتداولة والمتبادلة بينهم في المحاكم وإبراء ذمة المقترض إبراءً نهائياً من البنك وفقاً للقانون، ويتم تحرير كافة الضمانات المقدمة من العملاء ضمناً لتلك المديونية.
- حذف المقترض من القائمة السلبية لدى البنك المركزي وكذلك لدى الشركة المصرية للاستعلام الائتماني (ا-Score) وعدم سريان حظر التعامل عليه فيما يخص هذه المديونية مع الإقرار عنه كعميل مبادرة لمدة ثلاث سنوات من تاريخ السداد، وتسرى هذه المبادرة حتى ٢٠١٨/١٢/٣١.

٤- إن إجمالي الفوائد المتراكمة غير المسددة من قبل العملاء المخاطبين بهذه المبادرة البالغة ١٦,٨ مليار جنيه منها ١٢ مليار جنيه للشركات المتعثرة بأرصدة أقل من عشرة ملايين جنيه و ٤,٨ مليار جنيه بالنسبة للعملاء من الأفراد ، حيث تهدف المبادرة إلى محاولة إيجاد الحلول لمساندة صغار العملاء الجادين ومساعدتهم على النهوض من عثرتهم كجزء من دور القطاع المصرفي في برنامج الإصلاح الاقتصادي.

وفي نهاية كلمته دعا الأستاذ / جمال نجم - نائب محافظ البنك المركزي جميع الحضور لمخاطبة بنوك التعامل بسرعة الاستفادة من المبادرة لإمكان إنهاء أكبر عدد من الحالات المتعثرة والقضايا المعلقة بهذا الأمر لإستئناف النشاط الاقتصادي الخاص بهم مما يساهم في التنمية الاقتصادية الشاملة .

ثم قامت الجمعية بشكر البنك المركزي على حسن إستقباله للقاء حيث قام كلٍ من المهندس / فتح الله فوزي نائب رئيس مجلس الإدارة والأستاذ/حسن حسين - رئيس اللجنة بتقديم وافر الشكر للبنك مؤكداً على ضرورة إستمرار فتح قنوات التواصل المباشرة بين البنك ومجتمع الأعمال لما في ذلك من أهمية كبيرة للنهوض بالإقتصاد المصري والوقوف على كافة التحديات التي تواجهه ، كما تم شكر البنك على المبادرة لما سيكون لها من أثر إيجابي كبير على الاقتصاد المصري، كما أكد المهندس / فتح الله فوزي على رغبة الجمعية في التعرف على نسبة إستفادة القطاع الصناعي من المبادرة ، وهنا أكد الأستاذ / جمال نجم على أنه جاري تحديد نسب الاستفادة من المبادرة لكل قطاع إقتصادي على حده وسيتم الإعلان عن ذلك .

ثم فتح باب المناقشة على النحو التالي :

- تم التأكيد على ضرورة وضع القطاع السياحي ضمن أهم الأولويات خلال الفترة القادمة لما يعانيه من أزمات مالية طاحنة منذ عام ٢٠١١ أدت إلى تعثر الكثير من رجال الأعمال العاملين بالقطاع السياحي ولازال يعاني جداً خاصة بسبب عمليات الإحلال والتجديد الخاصة بالفنادق والمنتجعات السياحية، وأكد الأستاذ جمال نجم على إمكانية الإستمرار من الإستفادة من مبادرة السياحة التي أقرها وأعلنها البنك المركزي خصيصاً للقطاع السياحة منذ عام ٢٠١٣ ويقوم بتطبيقها العديد من البنوك الخاصة والأجنبية بالإضافة إلى البنوك الحكومية .
- تم التأكيد على أن الهدف من المبادرة هو تحسين كافة الأوضاع الإقتصادية لمجتمع الأعمال وشركاته ومصانعه مما يصب في مصلحة الاقتصاد المصري ككل .
- تساءل الحضور عن إمكانية إستهداف عملاء الديون المدومة ضمن المبادرة من عدمه وأوضح الأستاذ / جمال نجم أنه يرى إمكانية تطبيق ذلك .
- المبادرة تضم نحو ٧٠٪ من حجم المتعثرين المتعاملين البنوك المعنية .
- بالنسبة للعملاء غير الخاضعين للمبادرة من الممكن أن يتقدموا للبنوك المعنية بالمبادرة بحيث يتم التفاوض معهم لإيجاد المخرج المناسب لهم كل حالة على حده .
- طالب الحضور بضرورة إيجاد تشريع حاكم خاص بالتعثر لمثل هذه الأمور بحيث يتم الإستعانة به عند التطبيق كآلية قانونية لتطبيق المبادرة .
- ليس من دور البنك المركزي فرض تطبيق المبادرة على أي بنك خاص ولكنه يضع القواعد العامة وينظمها ويراقب تنفيذها ولذلك فإن البنوك الخاصة ليس فرضاً عليها تطبيق المبادرة .
- جاري قيام البنك المركزي بإعداد قائمة إرشادات توضح كافة التفاصيل للعميل البنكي ماله وما عليه والهدف الأساسي منها هو حماية المتعاملين مع البنوك .

وفي نهاية الاجتماع تم الاتفاق على ان يتم تنظيم اجتماع بين البنك والجمعية خصيصاً للقطاع السياحي يتم التركيز خلاله على كيفية مساندة مجتمع الأعمال في هذا القطاع والآليات المطلوبة لإخراجه من عثرته من خلال مبادرة السياحة على أن يتم تطويرها وفقاً للأوضاع الاقتصادية الراهنة .